

Distr.: General
9 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة من ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يشرفني أن أحيل طيه تقرير ندوة القاهرة الرفيعة المستوى المعنية بالتحضير لمنتدى
التعاون الإنمائي، التي عقدت بالقاهرة يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨ (انظر
المرفق).

وسيكون من دواعي امتناني أن تعمم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من
وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت
لدورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٨.

(توقيع) ماجد عبد العزيز

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الموجهة من الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التحضير لمنتدى التعاون الإنمائي: ندوة القاهرة الرفيعة المستوى

الاتجاهات في مجال التعاون الإنمائي: التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون
الثلاثي وفعالية المعونة

١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - معلومات أساسية
٤	ثانيا - ندوة القاهرة الرفيعة المستوى
٥	ثالثا - افتتاح الدورة
٧	رابعا - عودة إلى مسألة إطار المعونة
٧	ألف - هيكل المعونة: لا يزال الهيكل بحاجة إلى الإصلاح
٨	باء - الأولويات في مجال جودة المعونة: مناظير الصعيد القطري
٨	١ - الموازنة مع الأولويات الوطنية
٩	٢ - تنمية القدرات في الممارسة الفعلية
١٠	٣ - تجنب المسألة السطحية
١٠	٤ - القابلية للتنبؤ، والمرونة
١١	٥ - مبدأ الشمول والاشتراك
١٢	جيم - قياس جودة المعونة: القول أسهل من الفعل
١٣	دال - انسحاب المعونة: الحاجة إلى سياسات متناسقة وثابتة
١٤	خامسا - المشروعية

- ألف - الكلمات تم - فهل المشروعية تم؟ ١٤
- باء - الصعوبات النظرية والعملية ١٥
- جيم - مشروعية الباب الخلفي ١٦
- دال - هل يستوي العمل الطيب والعمل السيئ؟ ١٧
- هاء - المسألة المتبادلة والعقود الإنمائية ١٩
- سادسا - التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي ٢٠
- ألف - الاتجاهات الظاهرة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٢٠
- باء - إحداث التوازن في مكاسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٢٢
- جيم - الميزات النسبية ٢٣
- دال - أدوات مختلفة للمسارات المختلفة ٢٣
- هاء - التحديات الراهنة ٢٤
- واو - مسارات التعاون الممكنة ٢٥
- سابعا - الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة ٢٦
- ثامنا - التطلع إلى الأمام: إشراك أصحاب المصلحة ٢٧

أولا - معلومات أساسية

١ - في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كلفت الدول الأعضاء، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، المجلس بأن يدعو إلى عقد منتدى رفيع المستوى معني بالتعاون الإنمائي يجتمع كل سنتين ليستعرض الاتجاهات القائمة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، بما فيه الاستراتيجيات والسياسات والتمويل؛ ويشجع على زيادة التناسق فيما بين الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها مختلف الشركاء الإنمائيون؛ ويعزز الصلة المعيارية والتنفيذية في أعمال الأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ١٦/٦١، أن يعلن عن إنشاء المنتدى في جنيف في تموز/يوليه عام ٢٠٠٧ وأن يعقد أول منتدى من هذا القبيل، في نيويورك عام ٢٠٠٨.

٢ - وتيسيرا للحوار بين أصحاب المصلحة في منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨، تقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة الدعم لتنظيم عدة ندوات رفيعة المستوى تحت قيادة وطنية، مع التركيز بوجه خاص على التحديات الرئيسية التي تواجه التعاون الإنمائي. وقد عقدت الندوة الأولى الرفيعة المستوى، التي نظمت بالتعاون مع حكومة النمسا، في فيينا يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٧^(١). وكان موضوع الندوة "الخبرات المكتسبة على الصعيد القطري في مجالي تنسيق التعاون الإنمائي وإدارته".

ثانيا - ندوة القاهرة الرفيعة المستوى

٣ - وعقدت الندوة الثانية، التي نظمت بالتعاون مع حكومة مصر، في القاهرة يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨. وكان موضوع ندوة القاهرة الرفيعة المستوى "الاتجاهات في مجال التعاون الإنمائي: التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفعالية المعونة". ويتوقع للمناقشات والرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة التي يوردها هذا التقرير، باعتبارها حدثا رئيسيا لتحضير لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨، أن تقدم زادا معرفيا للعملية التشاورية والأعمال التحضيرية التحليلية للمنتدى المقبل.

٤ - وكان الهدف من الندوة تحسين فهم الاتجاهات البارزة في مجال التعاون الإنمائي الدولي وإتاحة محفل رحب يتسع للحوار الإيجابي المفتوح بين أصحاب المصلحة، عن طريق ما يلي:

(١) E/2007/80.

- (أ) استكشاف احتمالات التوسع في البرنامج الراهن الذي يستهدف زيادة فعالية المعونة، استناداً إلى مبادئ من قبيل السيطرة الوطنية والمساءلة المتبادلة؛
- (ب) دراسة الممارسات الراهنة والاحتمالات المقبلة المتعلقة بالمشروطة؛
- (ج) إتاحة فهم أفضل للمبادئ والأولويات التي يهتدي بها التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي.
- ٥ - وتألفت الندوة، التي نظمت بوصفها حدثاً يضم العديد من أصحاب المصلحة واشترك فيها مسؤولون رفيعو المستوى وأفراد جاءوا بصفة خبراء، من ثلاث جلسات عامة. وشهد الندوة قرابة ١٨٠ مشتركاً يمثلون طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة، ومن بينهم وزراء من إريتريا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومصر، وموزامبيق، وممثلون رفيعو المستوى من منظمات الأمم المتحدة، ووكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية والدولية، وممثلو المجتمع الدولي، وبرلمانين^(٢).

ثالثاً - افتتاح الدورة

- ٦ - ألقى السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر، كلمة افتتاحية لفت فيها الأنظار إلى الشراكة العالمية من أجل التنمية وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨. وقال إن النقاش على الصعيد الدولي قد بيّن حتى الآن أن معظم البلدان توافق على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق توافق آراء مونتيري، بما في ذلك جهود تبذلها البلدان المتقدمة للوفاء بالتزامها الخاص بزيادة حجم المعونة.
- ٧ - وجرى التأكيد على ضرورة تنفيذ هذه الالتزامات مع إيلاء المراعاة بوجه خاص لمبدأي فعالية المعونة والسيطرة الوطنية، لا سيما بمواءمة المساعدة الإنمائية مع الأولويات الوطنية في البلدان المشمولة بالبرامج. وبفضل الدعم المقدم من الجهات المانحة، ينبغي السعي إلى تحقيق هذه الأولويات ببناء القدرات البشرية والمؤسسية وتنميتها ليتسنى استيعاب المساعدات الإنمائية بصورة فعالة على الصعيد القطري.
- ٨ - والعمل على زيادة فعالية المعونة يعتبر مسؤولية مشتركة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهذا أمر تزداد أهميته في ظل الظروف المتزايدة التعقيد التي لا تزال ظاهرة فيها آثار

(٢) للاطلاع على جدول الأعمال وقائمة المشتركين المسجلين، انظر

www.un.org/ecosoc/newfunc/dcfcairo.html

التعاون الإنمائي التقليدي، في شكل المشروطة. وسواء كانت المشروطة اقتصادية أو سياسية، فإن فرضها يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للبلدان وتعتبر بالتالي متعارضة مع مبدأ السيطرة الوطنية على البرامج والاستراتيجيات الإنمائية.

٩ - واحتتم الوزير كلمته، قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد تعزز في السنوات الأخيرة بفضل النمو الاقتصادي السريع في بعض البلدان النامية، مما أسفر عن تعزيز القدرة على تقديم المساعدات إلى البلدان النامية الأخرى. إلا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب ألا ينفذ على نحو ضار بالتعاون فيما بين الشمال والجنوب، بل يتعين تنفيذه بحيث يكون مكملا له، لأن قدرات البلدان النامية لا تزال محدودة.

١٠ - وشدد السيد ليو ميروريس رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على القيمة المضافة التي يقدمها المنتدى فيما يختص بتلقي جمع متنوع من الجهات الفاعلة الإنمائية، من بينها بلدان مشمولة بالبرامج وبلدان مانحة وشركاء في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمجتمع المدني، وبرلمانيون، ومؤسسات، وكيانات من القطاع الخاص، وصناديق عالمية. وتمثل نقطة قوة المنتدى في قدرته على تشجيع حوار غير رسمي مفتوح فيما بين مختلف الجهات الفاعلة بهدف التأثير على المناقشات وصنع القرار في الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

١١ - وبناء على ذلك، تتوقع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة الشيء الكثير من المنتدى، فهي تتوقع منه أن يكون قادرا على الإسهام بمناظير ونهوج جديدة يمكن أن تزيد من تحسين فعالية التعاون الإنمائي الدولي وتناسقه. وبالتالي، يتوقع أن تسفر مداولات المنتدى عن توجيه يتعلق بالسياسة العامة، وعن توصيات يتبناها المجتمع الدولي بصورة عامة.

١٢ - ورحبت السيدة أشا - روز ميجيرو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، بزيادة عدد الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بينما حذرت أيضا من تعقيد هيكل المعونة الناشئ عن ذلك الذي يمثل تحديات غير مسبقة من حيث التنسيق. وأضافت قائلة إن المنتدى سيستهدف، بوجه خاص، تعزيز زيادة التناسق فيما بين جهود التعاون الإنمائي الجماعية التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية المختلفة.

١٣ - وأضافت قائلة إن المنتدى سيكون أيضا بمثابة محفل لمناقشة أحدث الاتجاهات في مجال التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك مواضيع من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتعاون اللامركزي، والجهات الفاعلة الخيرية. وسيكون الإسهام في فهم هذه الاتجاهات وغيرها من الاتجاهات الجديدة علامة على بدء عملية استعراض جديدة تستهدف جعل المنتدى حجر زاوية للشراكة العالمية من أجل التنمية.

١٤ - ولما كان الأمر كذلك، فإن منتدى التعاون الإنمائي الأول سيساهم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، المقرر عقده في الدوحة، لا سيما بإثراء المداولات بالمعارف في مجال التعاون المالي والتقني من أجل التنمية. وسيتيح المنتدى الرفيع المستوى المعني بفاعلية المعونة، المقرر عقده في أكرا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٨، فرصة أخرى للتأثير على المفاوضات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي.

١٥ - واحتتم السيد شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتقديم عرض إجمالي لبنود النقاش الرئيسية في الندوة. وقال إن هذه الندوة ستستهدف توليد أفكار واقتراحات بشأن السبل المفضية إلى زيادة تعزيز إطار جودة المعونة القائم، وتستهدف على وجه التحديد ضمان سيطرة الجهات المانحة والبلدان المشمولة بالبرنامج، على السواء، على قدم المساواة وبصورة شاملة.

١٦ - وأضاف قائلاً إنه يتوقع من المشاركين أن يناقشوا مستقبل المشروطة، لا سيما ما إذا كان لها مكان في بيئة المعونة المستندة إلى الشراكة العالمية من أجل التنمية. وأخيراً، ستركز الندوة على التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي لاستخلاص الدروس بشأن نهج هذا التعاون وإمكاناته. وقال إن المنتدى محفل يمكن أن يعزز حواراً شاملاً للجميع يتناول هذه المسألة.

رابعا - عودة إلى مسألة إطار المعونة

ألف - هيكل المعونة: لا يزال الهيكل بحاجة إلى الإصلاح

١٧ - في ظل وجود ٢٤ مصرفاً إنمائياً دولياً وأكثر من ٢٥٠ وكالة للمعونة الثنائية والإقليمية وما يربو على ٣٠ منظمة من منظمات الأمم المتحدة تشارك في التعاون الإنمائي، وجه الانتباه إلى الهيكل الأعم الذي يجري فيه التعاون الإنمائي الدولي. واقترح التركيز بدرجة أشد على التحديات التي تواجه هيكل المعونة، بينما لوحظ أنه إذا أُريد حدوث تحسينات سيتعين اتخاذ قرارات صعبة فيما يختص بتقسيم العمل فيما بين مقدمي المعونة.

١٨ - وقد ذُكر أن أوجه القصور في هيكل المعونة الدولي يمكن معالجتها معالجة إيجابية على الصعيد العالمي، وهذا يرجع جزئياً إلى أن انعدام المساءلة الشديدة على ذلك الصعيد قد يخفف الضغط على الشركاء الإنمائيين فيما يختص بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بإيصال المعونة واستعمالها. إلا أن التشديد جرى أيضاً على أن عدداً من اللبّات الهامة اللازمة للبناء موجودة بالفعل فيما يختص بتعزيز إطار المعونة. وإذا وضع في الاعتبار أن "العجلة قد أعيد اختراعها" في الماضي في عدة مناسبات، فإن من الضروري، في ظل وجود آليات ومفاهيم

جديدة تلقي عبثا إضافيا على عاتق البلدان المشمولة بالبرامج، أن يستفيد الشركاء الإنمائيون من الأدوات الموجودة استفادة أفضل.

١٩ - وقد أكد توافق آراء مونتيري الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي تمثل رؤية مشتركة لتحقيق برنامج التنمية المتفق عليه عالميا. وهذه الشراكة يرصدها حاليا عدد من الأدوات، ومن بينها أدوات عديدة تركز على رصد الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن أدوات أخرى من قبيل "تقرير الرصد العالمي" الصادر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي يرصد مدى وفاء البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالتزاماتها.

٢٠ - وقد لوحظ أن إعلان باريس المتعلق بفاعلية المعونة، بوصفه جزءا من الإطار الأعم لتمويل التنمية، يتضمن عددا من الالتزامات المحددة التي تقضي بتقديم الدعم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق استراتيجيات إنمائية وطنية. وعند مناقشة مسألة ما إذا كان من الممكن أن يكون إعلان باريس أكثر طموحا، قيل على سبيل الإيضاح إنه نتيجة لمفاوضات. وبينما قيل إن إيصال المنظمات غير الحكومية للمعونة لا يخضع إلى حد بعيد للإطار العالمي الراهن الخاص باستعراض السياسات العامة والرصد في مجال التعاون الإنمائي، جرى أيضا تشجيع البلدان المشمولة بالبرنامج على وضع إطار يتجاوز إعلان باريس في ما يختص بالصلة بين المانحين والمتلقين.

٢١ - ودائما، يكون تعزيز تماسك هيكل المعونة وفعاليتها مرتبطا بإصلاح المؤسسات القائمة بتوزيع المعونة فضلا عن نظام الحوكمة الدولية والمالية الذي اعتبر مختلفا. وأشار إلى أن السيطرة الحقيقية على عمليات إيصال المعونة سيصعب تحقيقها ما لم يعالج الاختلال الراهن في ميزان القوى، لا سيما في المؤسسات التي تواصل أداء دور قيادي في مجال المعونة وتخفيف عبء المديونية. وهذا يعني ضمنا الحاجة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية بإعلاء صوت البلدان النامية وتعزيز تمثيلها في عمليات صنع القرار ذات الصلة بالموضوع.

٢٢ - وهذه المسائل اعتبرت أيضا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمناقشة المتعلقة باتفاقات التجارة المتعددة الأطراف والثنائية والتدفقات المالية الدولية، وهذه أمور تؤثر مجتمعة على المسار الإنمائي للبلدان النامية وجهودها للتخلص من الاعتماد على المعونة.

باء - الأولويات في مجال جودة المعونة: مناظير الصعيد القطري

١ - المواءمة مع الأولويات الوطنية

٢٣ - على الرغم من الاتفاق العام على ضرورة مواءمة سياسات المانحين المتعلقة بالمعونة مع الأولويات الوطنية للبلدان المشمولة بالبرامج وعلى كون السيطرة الوطنية شرطا مسبقا

رئيسيا من شروط تعزيز تأثير المعونة، أثّرت تساؤلات بشأن ما إذا كانت البلدان المشمولة بالبرامج هي القائمة فعلا في علاقة الشراكة مع الجهات المانحة. وإذ تتطلع غالبية الجهات المانحة إلى الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها المبادئ الهادية للمساعدة الإنمائية، يوجد تسليم بوجوب الاستعانة بتلك الأهداف لإثراء عملية صوغ الخطط الإنمائية المتوسطة الأجل في البلدان المشمولة بالبرامج. إلا أنه قيل أيضا إن هذا التخطيط ينبغي أن يرتبط في نهاية المطاف بالأولويات الإنمائية المحددة وطنيا وأن يهتدي بها.

٢٤ - وفي العادة، تواجه البلدان المشمولة بالبرامج تحديات في ما يتعلق بتحديد الأولويات في تخطيطها المتوسط الأجل نظرا لأن معظم الجهات المانحة تفهم النفقات الموجهة لصالح الفقراء بأنها أساسا إنفاق على مجالات متصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل التعليم والصحة. ومن ناحية أخرى، تدعي حكومات كثيرة في البلدان المشمولة بالبرامج بأن هذه النفقات لا يمكن استردادها دون الإنفاق على القطاعات المنتجة التي تدفع التنمية الاقتصادية قدما إلى الأمام. وهذه نقطة حظيت بتقدير بعض الجهات المانحة، التي أقرت بأن الموارد لازمة لهذه القطاعات وأن من الضروري تقديم المشورة بشأن الطريقة المثلى التي ينبغي أن تأخذ بها البلدان المشمولة بالبرامج لبلوغ هذه الأولويات.

٢ - تنمية القدرات في الممارسة الفعلية

٢٥ - قيل إن السيطرة الوطنية لن تتحقق إلا بتوافر القدرات الوطنية الكافية وإن المشروعية، مهما حسنت النوايا الكامنة وراءها، لن تمكن البلدان المشمولة بالبرامج من القفز فوق هذه العملية. وأشار إلى مثال من الماضي القريب يتمثل في برنامج لاستعراض الأقران نص على ضرورة وضع خطط عمل لتحسين الإدارة المالية العامة في بلد بعينه. ونظرا لضعف القدرات، وضعت خطة بدافع من الجهات المانحة بدلا من برنامج قائم على تصورات وطنية. إلا أن هذه الخطة طرحت جانبا لعدد من السنوات، لأن القدرات اللازمة للتنفيذ لم تكن موجودة. ولم يتسن رسم خطة متجددة وتنفيذها إلا في وقت لاحق، عندما نمت القدرات الكافية.

٢٦ - وبعد التسليم بأهمية بناء القدرات الوطنية وتنميتها، طرح تساؤل بشأن كيفية ترجمة هذا إلى أمر واقع. وكان السؤال على النحو التالي: هل هذا يعني ضمنا أن الهياكل الوطنية يجب أن تستخدم دائما من قبل الجهات المانحة، سواء كانت هذه الهياكل جيدة الأداء أو غير جيدة الأداء، وبذلك يُهجّر تماما استعمال وحدات التنفيذ الموازية؟ أو هل يمكن اتباع نهج أكثر براغماتية لأن الاحتياجات الإنمائية لبلدان كثيرة يمكن دائما أن تنتظر لحين إقامة المؤسسات الكافية وهياكل المساءلة المناسبة عن طريق الميزانيات أو البرامج الوطنية؟

٢٧ - وأهيب أيضا بالجهات الفاعلة الإنمائية لكي تمنع النظر في نوعية المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان المشمولة بالبرامج. واعتبرت المساعدات التقنية مجالا مشوبا بانعدام الفاعلية الشديد، يأخذ أحيانا أكثر من نصيبه العادل من المعونة. واقترح أن تدرس عملية باريس مسألة وضع حد أقصى للحصة التي يمكن تقديمها في صورة مساعدات تقنية بدلا من الممارسة الجارية المتمثلة في التركيز على مدى تنسيقها. وجرى تشجيع البلدان المشمولة بالبرامج على وضع مبادئ تحدد السلوك الحميد للجهات المانحة في هذا المجال، نظرا لوجود قدر محدود من الخوافز التي تدفع فرادى الجهات المانحة إلى ممارسة القيادة التي من هذا القبيل.

٣ - تجنب المساءلة السطحية

٢٨ - إن البلدان المشمولة بالبرامج تحتاج بدرجة شديدة للغاية إلى بناء القدرات في مجالات الرصد والتحليل والتفاوض مع الجهات المانحة لمخاسبة هذه الجهات بصورة فعالة عن التعهدات التي تقطعها على نفسها على الصعيد الوطني والصعيد الدولي. وإضافة إلى ذلك، توجد أوجه عدم تناظر معلوماتية فيما بين الجهات المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج. والبلدان التي تحاول تحسين سلوك الجهات المانحة وتحاسبها حقا على تصرفاتها لا تملك إمكانية الحصول على معلومات بشأن ممارسات تلك الجهات في أوضاع أخرى. وهذه العوامل تبرز أهمية الإسراع بتقاسم أفضل الممارسات والممارسات المبتكرة فيما بين البلدان المشمولة بالبرامج على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي.

٢٩ - ويمكن العثور على سيناريو مماثل فيما يختص بعمليات المساءلة المتبادلة الجارية، التي تتحقق، إلى حد بعيد بقيادة، الجهات المانحة، بمعنى أنها تعتمد على الضغط الذي يمارسه النظراء في صفوف الجهات المانحة، أو تتمثل في هياكل مستقلة لا تحظى بكثير من الدعم فيما يختص بالمداخلات الحكومية أو القيادة الحكومية في البلدان المشمولة بالبرامج. وفيما عدا استثناءات قليلة ملحوظة، جرى فيها وضع الأولويات على أيدي جهات وطنية قبل المشاركة مع الجهات المانحة، لم تشاهد حكومات البلدان المشمولة بالبرامج وهي ترصد سلوك الجهات المانحة وأدائها رصدا جادا.

٤ - القابلية للتنبؤ، والمرونة

٣٠ - اتسمت المعلومات المتعلقة بتدفقات المعونة حتى الآن بنظرها إلى الماضي وحده، وإن كان متوقعا أن يوفر نظام جديد أدخلته لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معلومات عن تدفقات معونة المانحين المتوقعة. وهذا النظام سيكون قادرا على مساعدة البلدان المشمولة بالبرامج مساعدة أفضل في التخطيط في

تخطيطها المتوسط الأجل وإدارتها للاقتصاد الكلي، لا سيما وأن البرلمان في البلدان المانحة لا توافق عموماً على نفقات المعونة إلا لمدة سنة واحدة مقبلة. ومن شأن النظام الجديد أن يساعد أيضاً صندوق النقد الدولي من حيث التخطيط المالي المتوسط الأجل، الذي اعترف في الماضي بأنه يعاني من نزوع تنازلي بسبب النظر إلى تدفقات المعونة نظرة تشاؤم.

٣١ - وذكرت أمثلة توضح أن التخطيط الاستراتيجي في البلدان المشمولة بالبرامج قد أصبح صعباً لأن الجهات المانحة لا تستشرف التزاماتها المتصلة بالمعونة إلا في الأجل القصير. وفي حالة شهدتها الآونة الأخيرة، اعتمد بلد من البلدان استراتيجية للحد من الفقر مدتها خمس سنوات ولم يكن لديه تمويل ملتزم به إلا ما يكفي ثلاث سنوات، وافترض هذا البلد أنه سيكون من الممكن تعبئة الموارد في مرحلة لاحقة. والظروف التي من هذا القبيل لا تؤدي إلى التخطيط الفعال وغالباً ما تكون النتيجة هي تدني جودة المعونة التي تقابلها خطط غير قوية أو غير واضحة بما فيه الكفاية.

٣٢ - وجرى الدعوة إلى إبداء المرونة من جانب الجهات المانحة وإلى إبداء هذه الجهات قدرة على إحداث تعديلات سريعة، فيما يختص بتكييف المشاريع والبرامج مع الأحوال المتغيرة في البيئة الخارجية التي تتجاوز التنبؤات الأولية. وباعتبار أن الأنشطة الإنمائية تمتد غالباً على مدى سنوات عديدة، وتسببها في بعض الأحيان مفاوضات تستغرق وقتاً طويلاً، فإن المشاكل المحددة في بداية الأمر قد تكون أقل صلة بالموضوع بل وربما حلت محلها مع مضي الوقت قضايا جديدة أكثر إلحاحاً. ولوحظ أيضاً، بقلق، أن المجتمع الدولي لا يولي في الوقت الراهن الاهتمام الواجب لمخاطر الصدمات الخارجية المنشأ في البلدان النامية، بما فيها الكوارث الطبيعية وتقلبات أسعار السلع الأساسية، وذلك الاهتمام يتمثل في تخييب أموال كافية لمواجهة الحالات الطارئة التي من هذا القبيل.

٥ - مبدأ الشمول والاشتراك

٣٣ - قيل إن إطار المعونة يجب أن يقلب رأساً على عقب، وذلك بتركيز التحليل على الفقراء ومجتمعاتهم المحلية. وبتمكين الفقراء من المطالبة بحقوقهم، توضع التنمية في المنظور الصحيح. واعتبر تعريف السيطرة الوطنية والقيادة الحكومية في الإطار الراهن شديد الضيق، لا سيما وأن السيطرة الوطنية لا تفترض مجرد اكتساب الطابع الديمقراطي. لذلك، سوف يكون من المفيد في المناقشة التي تتناول جودة المعونة التوصل إلى تعريف أفضل للسيطرة وللقيادة الحكومية.

٣٤ - وفيما يختص بالدعم الميزانوي، طرح سؤال بشأن ما إذا كان من المناسب للجهات المانحة أن تشترط اشتراك المجتمع المدني في المشاورات وحوار السياسة العامة على الصعيد

القطري. وفي بعض البلدان المشمولة بالبرامج، تنظر المنظمات غير الحكومية إلى الدعم الميزانوي نظرة غير مشجعة لأن الحوار مع أصحاب المصلحة المحليين قد يجري إهماله. وبدلاً من أن تمارس الجهات المانحة السيطرة؛ اقترح إطار يمكن بفضل تقديم الدعم إلى حكومات البلدان المشمولة بالبرامج لكي تجري مشاورات من هذا القبيل لتكون بذلك مسؤولة أمام أصحاب المصلحة المحليين.

٣٥ - وإضافة إلى التشديد على اشتراك أصحاب المصلحة على الصعيد القطري، قيل إن تفاصيل الصلة التعاقدية بين الجهات المانحة والجهات المتلقية غالباً ما يجري التفاوض بشأنها وراء أبواب مغلقة. ولذلك، اعتبر إطلاع الجمهور على وثائق السياسة العامة جزءاً شديداً الأهمية من التوسع في مناقشة تلك الصلة. كما لوحظ تأثير البرلمان في ضمان الضوابط والموازن في الحكومة، وخصوصاً من حيث ملاءمة أولوياتها ورقابتها الائتمانية. وقيل إن البلدان المشمولة بالبرامج التي لديها برلمانات قوية ستلقى على الأرجح اهتماماً إيجابياً من قبل الجهات المانحة.

جيم - قياس جودة المعونة: القول أسهل من الفعل

٣٦ - أجملت التحديات المرتبطة بقياس جودة المعونة أثناء مناقشة القرارات المتعلقة بما ينبغي قياسه وبما ينبغي الثناء عليه في هذه العملية. وجرى التشديد على الصعوبة البالغة لوضع مقاييس لجودة المعونة تحظى بتوافق كبير في الآراء وتكون ذات طابع عملي عند التنفيذ. وإحدى طرائق تولي البلدان المشمولة بالبرامج السيطرة على برنامج المعونة هي القيام بدور قيادي أوضح عند تصميم أدوات القياس.

٣٧ - وعند عرض الطرائق الممكنة لقياس جودة المعونة، ألقى الضوء على نهج يتمثل في القيام بمزيد من الأعمال ابتداءً بالمبادئ الواردة في إعلان باريس، ألا وهي جمع البيانات عن المعونة لقياس أمور مختلفة، تشمل القابلية للتنبؤ وسرعة التقلب. وطرحت فكرة أخرى تتمثل في تقييم الخطوات اللازمة للبلدان المشمولة بالبرامج كي تحصل على المعونة، وهي تنبني على عمل هرناندو دي سوتو في مجال قياس عدد الخطوات اللازمة للترخيص لنشاط اقتصادي في بلد بعينه. وثمة نهج أكثر ذاتية يقوم على دراسة تستقصي المفاهيم الحكومية لأداء الجهات المانحة من حيث السياسات العامة والإجراءات.

٣٨ - إلا أنه لوحظ أن هناك حدوداً في مجال تحديد جودة المعونة باستخدام صيغ معينة إذ أن وكالة المعونة الجيدة لا تتخذ بالضرورة صيغة معينة بل تستخدم أناساً صالحين يمكنهم على الصعيد القطري من إصدار أحكام بناء على الظروف المحلية.

٣٩ - وفيما يختص بتفسير البيانات الداعمة لعملية باريس، قيل إن الجهات المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج تختلف إلى حد كبير على مقدار المعونة المخصص للميزانية. وإضافة إلى ذلك، تجيب الجهات المانحة إجابات شديدة الاختلاف حسب البلد موضع البحث. وهذا يبين تعقيد التنفيذ في ما يختص بالأفكار الكبرى المتعلقة بجودة المعونة ووضع مقاييس يمكن الاتفاق عليها. ومن ناحية أخرى، فإنه يشير أيضاً إلى أن إعلان باريس قد أتى بعملية سليمة قد يتمكن فيها المانحون والمتلقون من التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية.

دال - انسحاب المعونة: الحاجة إلى سياسات متناسقة وثابتة

٤٠ - لوحظ أيضاً، مع صدور الدعوات المنادية بالأخذ بنهج متكاملة في البلدان المشمولة بالبرامج، أن الجهات المانحة ينبغي أن توسع باطراد نطاق التعاون الوطني في مجال التعاون الإنمائي. وبتحقيق المزيد من تناسق السياسات العامة، يلزم تعزيز الحوار مع قطاعات السياسات العامة التي من قبيل البيئة، والتجارة، والاقتصاد، والمالية. وعلى وجه التحديد، دعي إلى اتباع نهج متكامل إزاء التعاون الإنمائي لأن الجهات الفاعلة الوطنية في البلدان المانحة تعتبر في غالب الأحيان جزءاً من التحدي القائم فيما يختص بضمان التمويل المستقر القابل للتنبؤ.

٤١ - وكانت هناك أيضاً دعوة إلى زيادة التناسق في السياسات العامة للبلدان المتقدمة، التي تؤثر على البلدان المشمولة بالبرامج. وطرح تساؤل عما إذا كان تقليل حجم المشروطة مع مواصلة الجهود أيضاً لبلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة^(٣) سيكون له أثر إيجابي إذا لم تتغير بالتالي السياسات التجارية من أجل التكيف مع اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وبالمثل، ألقى الضوء على قيام البلدان المتقدمة بتشجيع التعاون الإنمائي، من ناحية، مع عرض حوافز للعمالة الماهرة كي تهاجر إليها من البلدان النامية، من ناحية أخرى، باعتبار أن ذلك مجال لعدم الاتساق، مما دفع إلى التساؤل لمعرفة من الذي يعاون من في الواقع.

٤٢ - وبالإضافة إلى مناقشة سياسات الجهات المانحة المتناسقة الثابتة، قيل إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بصورة متزايدة في كيفية التخطيط بطريقة متسمة بالمسؤولية لوضع استراتيجيات انسحاب. وقيل إن هذا لا يعني أن المعونة ستتوقف، بل إن التركيز سيتحول إلى بناء قدرة الاعتماد على النفس في البلدان المشمولة بالبرامج. وقيل أيضاً إنه نظراً لاعتبار المعونة بديلاً عن الموارد الوطنية يجب استعمالها لممارسة أنشطة تساعد بصورة مباشرة على توليد المزيد من الموارد. وتحقيق الإيرادات سوف ينطوي على تعزيز للتجارة، والنظم

(٣) ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي تقدم بصفة مساعدة إنمائية رسمية من الجهات المانحة.

الضريبية المحلية، وإمكانية الحصول على رأس المال الخاص لأغراض الاستثمار الطويل الأجل. إلا أن التجربة تبين أن بعض الجهات المانحة تتردد في تمويل الأنشطة المتصلة بالتجارة.

٤٣ - واستراتيجيات الانسحاب الفعالة تعتبر إلى حد بعيد قضية تناسق. وطرح تساؤل عن الطريقة التي بفضلها تتمكن البلدان المشمولة بالبرامج من تطوير مصادر الإيراد لتمكينها من الاستغناء عن المعونة إذا أريد لها أن تعتمد إلى حد بعيد على التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي مع تشجيعها في الوقت نفسه على إلغاء كافة أنواع الإيرادات الآتية من التجارة فيما يختص بالتعريفات أو الإيرادات الآتية من الاستثمار في شكل ضرائب مفروضة على الأنشطة الاقتصادية الأجنبية. وطرح مثال برز فيه التناقض بين بلدان أعادت التفاوض بنجاح على عقود مبرمة مع شركات متعددة الجنسيات ثم شهدت زيادة في إيرادات الميزانية وبلدان تريد إحداث مثل هذا التغيير إلا أنها تجد نفسها في حال لا تفرض فيها الضرائب فعليا على أية شركات كبرى متعددة الجنسيات.

٤٤ - ومع مناقشة استراتيجيات الانسحاب، تناول البحث مسألة ما إذا كان التعاون الإنمائي الدولي مدفوعا في الوقت الحالي بنظام حافز. وطرح أسئلة بشأن إذا كانت هناك في الوقت الحالي أية حوافز تكافئ البلدان المشمولة بالبرامج التي تتحرر من الاعتماد على المعونة، وما إذا كانت أية حوافز تمثل مكافأة لوكالات المعونة التي تنجح في التحول إلى شيء عفا عليه الزمن.

خامسا - المشروطة

ألف - الكلمات تم - فهل المشروطة تم؟

٤٥ - لقد اعتبرت المشروطة محاولة هادفة إلى فرض السيطرة الخارجية على مسائل وطنية ومتعارضة مع النظرية المتفق عليها عموما القائلة بأن الاستراتيجيات الإنمائية يلزمها القبول الداخلي والسيطرة الداخلية. وقد اعتبر التزوع إلى المشروطة غير المقيدة لكي تحل محل التخطيط وصنع السياسات الوطنيين في البلدان المشمولة بالبرامج أحد الإخفاقات الرئيسية التي مُني بها التعاون الإنمائي الدولي، إذ يقضي ذلك على تنمية القدرات الوطنية. وبعد التشديد على أهمية السيطرة الوطنية، قيل إن الجهات المانحة الخارجية ليست بالضرورة أعلم من حكومات البلدان المشمولة بالبرامج في ما يختص بما ينبغي عمله لتحقيق النمو الاقتصادي، وللمحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، قيل إن استعمال المعونة لإقناع الحكومات غير الراغبة في إجراء الإصلاح مشروع لن ينجح أبدا.

٤٦ - والمحاولات المنتظمة التي تبذلها الجهات المانحة لإعطاء معنى جديد للمشروطية كان مآلها الفشل حتى الآن. والأحرى أن يعتبر استمرار الاعتماد على المشروطية شاهداً على عيوب التعاون الإنمائي الدولي الملحوظة فيما يختص بتحقيق نتائج تدوم لفترة طويلة. وقد اعتبرت المشروطية مفهوماً فظيعاً يحمل الكثير من الدلالات السلبية، ويلمح بقوة إلى عدم تمكين البلدان المشمولة بالبرامج. وبدلاً من ذلك، ينبغي للشراكة بين الجهات المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج أن تكمن في شروط إيجابية وأن تستند إلى قيم مشتركة، مع التركيز على تقديم حوافز لتحقيق النتائج.

٤٧ - ومع الاعتراف على نطاق واسع بالحدود المعينة للمشروطية، قيل إن بعض عناصر المشروطية قد تكون مفيدة إذا تحددت الشروط على أيدي البلدان المشمولة بالبرامج نفسها. وبدلاً من الإكراه، ينبغي أن تعزز المشروطية السياسية وصنع القرار الوطنيين بهدف تعزيز الجهود الإنمائية الناشئة أو الموجودة. وفي هذا الصدد، ينبغي رسم المؤشرات والأهداف من واقع برنامج تنمية مملوك وطنياً، يجعل النهج أقل اتساعاً بطابع الاقتحام بينما يسهل إظهاره للنتائج. وبذلك، فإنه بقدر صدور الشروط أو الأهداف عن استراتيجيات إنمائية وطنية تعتبر نظرية المشروطية مقبولة.

باء - الصعوبات النظرية والعملية

٤٨ - كان هناك توافق على أن المشروطية لن تنجح إذا طبقت بالطريقة التي طبقت بها حتى الآن. فقد قصرت المشروطية التقليدية عن بلوغ أهدافها، إما بالعجز عن التأثير على السياسات في البلدان المشمولة بالبرامج أو بتأثيرها فعلياً على السياسات بطريقة معطلة إلى حد بعيد. وغالباً ما اعتبرت المشروطية عاملاً محدود التأثير الإيجابي في البلدان المشمولة بالبرامج.

٤٩ - كما رئي أن تأثير المؤسسات المالية الدولية كان مبالغاً فيه. وقيل إنها لا تستحق الكثير مما ينسب إليها من فضل لأنها تطلق في بعض الأحيان ادعاءات بشأن تحقيق النجاح، كما أنها لا تستحق اللوم على حالات الفشل بقدر حسامة هذه الحالات. ورئي أن أحد أسباب افتقارها إلى قوة الضغط هو الضغط الداخلي المتولد في المؤسسات للإبقاء على الإقراض والإنفاق بصرف النظر عن النتائج.

٥٠ - وبينما يمكن في بعض الحالات أن يؤدي إخضاع إنفاق الأموال لشروط معينة إلى تعزيز فعالية المعونة يتولد عادة عن سوء توجيه التنفيذ أثر مخالف، والدليل الواضح هو فشل المشروطية القائمة على سياسات مسبقة. إلا أن الحل لا يتمثل بالضرورة في تحول التركيز من المشروطية القائمة على السياسة إلى المشروطية القائمة على النتائج. ورغم أن بعض المشتركين

حبذوا المشروطة القائمة على النتائج، أعرب مشتركون آخرون عن قلقهم بصدد إدراج مؤشرات خارجة عن سيطرة السلطة التنفيذية للحكومة وبصدد عدم واقعية الرصد في ظل طول مُهل التنفيذ طولاً استثنائياً.

٥١ - وعلى الصعيد النظري، قيل إن قياس أداء بلد معين فيما يختص بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية صعب نظراً لتشابك المصالح المتضاربة، وعدم تماثل الطموحات السياسية، وتعارض القوى الاقتصادية الموجودة في كل مجتمع. ونظراً لأن إنجاز تلك الأهداف لا يمكن أن يعزى إلى أي مجموعة بعينها من الإجراءات على الصعيد القطري، يصعب تطبيق المشروطة استناداً إلى بلوغ مثل هذه النتائج. إلا أن الحكومات، التي تتحمل بالفعل مسؤوليات، فضلاً عن قيامها بدور رئيسي في هذا الصدد، تعتمد حتى الآن على إجراءات أصحاب مصالح آخرين مثل المواطنين والأوساط الاقتصادية والمجتمع الدولي.

٥٢ - والسياق السياسي في البلدان المشمولة بالبرامج لا يمنح دائماً حقه الواجب من النظر عند تصميم المشروعات، لأن المؤشرات تتجاهل مثل هذه الحقائق في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال، قيل أن إدراج المؤشرات التي تقتضي تعاون معارضة نشطة قد لا يكون على الدوام أمراً واقعياً في البلدان التي تديرها حكومات تمثل الأقلية. وقد تخلق الجهات المانحة، عندما تقتضي التعاون بينما تقتضي إجراءات معينة من قبل الحكومات، حوافز فاسدة تدفع المعارضة إلى عدم التعاون نظراً لأن الحكومة التي تتولى السلطة قد تكون مقيدة بشراكة مع الجهة المانحة.

٥٣ - ورغم أن المشروطة كانت مدرجة على جدول الأعمال على مدى عقود، لا تزال هناك ورطة أساسية فيما يختص بتفسير الآثار المترتبة على مفهوم المشروطة: فإذا كان الأداء دون التوقعات فهل يعني هذا تخصيص معونة أكثر أو تخصيص معونة أقل؟ ومن ناحية أخرى، قد يشير الأداء الذي هو دون المعدل إلى وجود مشكلات وإلى الحاجة إلى مزيد من المساعدات. ولكن الأداء الجيد قد يوحي، من ناحية أخرى، بأن المساعدات تنفق بشكل سليم وتستدعي بالتالي مخصصات إضافية. وهذه الورطة تتفاقم بتأثير الصعوبة التي تواجه عند نسبة تحقيق النتائج إلى أي نوع معين من المساعدات أو الأنشطة.

جيم - مشروطة الباب الخلفي

٥٤ - بالإضافة إلى المشروطة المعلنة، قيل إن المفهوم يطبق أحياناً بطريقة أكثر تستراً. وعندما يصل الأمر إلى التمويل، على سبيل المثال، قد لا تصبح أولويات الجهات المانحة ومعاييرها واضحة إلا أثناء التقييمات في البلدان المشمولة بالبرامج أو قد يصبح التمويل

مشروطا بمشاريع أو مبادرات معينة لا يجري تنفيذها. وفي العادة، يقال إن الإسهام في مشاريع أخرى قد يضعف التركيز على أولويات المشروع المقترح الذي هو قيد الدراسة.

٥٥ - كما أن الشراكات بين البلدان المشمولة بالبرامج والجهات المانحة قد تصبح موضوعا لـ "تسلل المشروطة"، التي تعني أن الشروط تضاف على مدى الزمن. وعلى سبيل المثال، فإن أحداثا غير متوقعة قد تدفع إلى فرض المزيد من الشروط لتعزيز الأداء. وجرى تشجيع الجهات المانحة تشجيعا قويا على الامتناع عن هذه الممارسة. وتركز أحد الأمثلة على جهات مانحة تعرض التعاون في مجال الحماية البيئية، حيث تحدت معالم محددة فيما يتعلق ببرنامج معين قد ينتهي به الحال إلى إعادة عرضه باعتباره مشروطيات في أوضاع أخرى، مثل المفاوضات التجارية. وقيل في هذا الصدد إن المسائل البيئية أخذت ترتبط على نحو مطرد بالتجارة وتناقش في ظل هذه الأوضاع.

٥٦ - وثمة مأزق آخر تواجهه البلدان المشمولة بالبرامج هو اشتراط الجهات المانحة إنفاق موارد وطنية كاعتمادات مناظرة لأجل مبادرات لا تتمشى تماشيا تاما مع الأولويات الإنمائية الوطنية القائمة، وهذه ممارسة تقوض مبدأ السيطرة الوطنية والاستعمال الفعال للموارد الوطنية، لا سيما الموارد التي كان يمكن لو اختلفت الظروف أن تخصص للاستثمار في البنية الأساسية.

دال - هل يستوي العمل الطيب والعمل السيئ؟

٥٧ - وسط دعوات تنادي بإنهاء المشروطة، دفع بعض المشتركين بعدم التخلص من هذه النظرية تخلصا تاما، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان، نظرا لأن هذه المسائل الشاملة جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المتفق عليها دوليا. وقيل إنه دون احترام المعايير الدنيا في هذه المجالات لا يحتمل أن يصمد التعاون الإنمائي. وقيل أيضا إن مشروطة الحوكمة يدفعها بشدة، في حالات عديدة، طموح الجهات المانحة التي لديها أعداد كبيرة من الشروط الضارية المفصلة المتعلقة بإدارة المالية العامة والمشتريات، بل وتتعدى ذلك إلى مجالات أعم. وأشار إلى هذا بوصفه نقطة اختلاف هامة بين الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشركاء في التعاون القائم فيما بين بلدان الجنوب.

٥٨ - وبينما جرى التسليم بأن البلدان المشمولة بالبرامج كثيرا ما تفضل المساعدات الإنمائية الآتية من مساهمين من بلدان الجنوب، أقر بأن هذه البلدان، شأنها شأن بلدان العالم الأخرى، تولي الاعتبار للمصالح السياسية. ومع ازدياد تقديم عدد من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مساعدات

إنمائية في شكل دعم للميزانيات، قيل إن البلدان المشمولة بالبرامج لديها الآن بدائل أكثر من حيث تمويل التنمية الخاضعة لقيادة البلد، لا سيما إذا أصبحت الجهات المانحة المشار إليها أعلاه أقل مشاركة في كافة أبعاد العملية الميزانية.

٥٩ - وعلى النقيض مما يشبه الاحتكار التام الذي كانت الجهات المانحة التابعة لتلك اللجنة تمارسه في السابق، يمكن الآن أن تختار البلدان النامية من مصادر تمويل عديدة، من بينها اقتصادات ناشئة لديها سجل مؤكد في دفع النمو الاقتصادي، وقد تحظى خبرتها الإنمائية بالاهتمام الشديد من البلدان النامية الأخرى التي قد تتخذ من هذه الخبرات مصدر إلهام لها. وهذا السياق الجديد اعتبر بمثابة فرصة للجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكي تعيد التركيز وتجري تحديثا في نهجها لتزيد من تعزيز شراكاتها مع البلدان المشمولة بالبرامج.

٦٠ - وطرح تصور مؤداه أن الجهات المانحة المنتمية إلى الشمال والجهات المساهمة المنتمية إلى الجنوب التي تقدم الدعم التقني والمالي تركز أعمالها أساسا على برامج منفصلة عن بعضها انفصالا كاملا، من قبيل البنية الأساسية والحوكمة، وقوبل هذا الطرح برد مفاده أن التقدم في هذين المجالين فيه ترابط شديد. فعلى سبيل المثال، تعتمد تنمية البنية الأساسية تنمية فعالة على نظام الحوكمة نظرا لأن التعاقد جزء هام من تنمية البنية الأساسية.

٦١ - وقيل إنه بينما تتلقى بعض البلدان النامية اهتماما أقل مما يجب بسبب نهج شامل إزاء مسائل المعونة والتجارة والاستثمار، ينظر إلى الجهات المانحة المنتمية إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنها جهات تصر على مشروطة المعونة في الظروف المتشابهة، ومثال ذلك المشروطة في سياق المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدات الاستثمار الثنائية والامتيازات التجارية. إلا أنه قيل إن الجهات المانحة الأصغر حجما تكون بصفة عامة أقل ميلا إلى الإصرار على المشروطة وإن تضاعف أهمية المساعدة الإنمائية يمكن أن يجعل الجهات المانحة في نهاية الأمر أقل ميلا إلى فرض المشروطة في مجال التعاون الإنمائي.

٦٢ - رئي أن من الصعب تحقيق إلغاء المشروطة في مجموعات المانحين المتعددين الداعمين للميزانيات إذا لم تكن المبادرات التي من هذا القبيل بقيادة جهات مانحة كبيرة. وطالما أصرت المؤسسات المالية الدولية على المشروطة، فإن الجهات المانحة الراغبة في تجاوز العلاقات غير القائمة على المعاملة بالمثل مع البلدان المشمولة بالبرامج ستواجه تحديات. بل إن هذا قد يعني أن البلدان النامية التي تتطلع إلى الانضمام إلى مجموعات المانحين المتعددين قد تجد نفسها في حال قد تحتاج فيه إلى طلب المشروطة لكي تكون جزءا من الترتيبات التي من هذا القبيل.

هاء - المساءلة المتبادلة والعقود الإنمائية

٦٣ - انتقدت المشروطة باعتبارها آلية للمساءلة من جانب واحد تعمل، أكثر من أي شيء آخر، على حرمان البلدان المشمولة بالبرامج من حقوقها. وفي إطار هذا الترتيب المعيب، يعاب أيضا على الجهات المانحة أنها تضيف اشتراطات مساءلة معينة، وبذلك تزيد العلاقة المعوجة بالفعل اعوجاجا. واعتبر تشجيع المساءلة المتبادلة عملا خادعا عندما تعني في الوقت نفسه ربط المشروطة بانعدام الفرص، جزئيا أو كلياً، أمام البلدان المشمولة بالبرامج لاستعراض أداء الجهات المانحة.

٦٤ - كما لوحظ وجود اتجاه إلى تركيز المساءلة المتبادلة على العملية نفسها لا على النتائج، أي على طريقة انجاز الأشياء لا على ما أنجز فعلا. وبدلاً من ذلك، لا بد أن تتمثل مساءلة الجهات المانحة وحكومات البلدان المشمولة بالبرامج مساءلة أساسية أمام برلمانات هذه البلدان وجمهورها، كلا على حدة، فيما يختص بما تحقق وبطريقة إنفاق الأموال. وقيل أيضاً إن الزيادة المتوقعة في المساعدات الإنمائية يحتمل أن تضاعف الرقابة العامة والمناقشة العامة في البلدان المانحة لفعالية المعونة.

٦٥ - واقترح اللجوء كوسيلة للتخلي عن المفاهيم التقليدية للمشروطة، إلى فهم نظرية المشروطة باعتبارها عقدا للتنمية يتولد عن حوار صريح مخلص يتناول الأولويات الإنمائية. وهذه العملية ينبغي أن توجهها البلدان المشمولة بالبرامج عن طريق التحديد الوطني للأولويات التي تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي. والتوصل إلى اتفاق واضح بين البلدان المشمولة بالبرامج والجهات المانحة بشأن الأهداف وتوقعات الأداء لن يؤدي إلى مجرد تعزيز القابلية للتنبؤ من حيث التدفقات المالية بل ومن حيث السلوك أيضاً.

٦٦ - وعلى العكس من الرأي القائل بأن عقود التنمية تمثل علاجاً لكل العلل طرح عدد من الأسئلة العشوائية بشأن تلك العقود. إذ استفسر البعض عما إذا كان الناس سيتفهمون ويتقبلون قرار بلد مشمول بالبرنامج يقضي بإنهاء عقد، لا سيما إذا كان من غير الممكن في مرحلة ما القيام، وبموجب العقد، بإنجاز النتائج التي جعلته مستصوباً في المقام الأول على الصعيد الوطني.

٦٧ - وعلى الرغم من أن عقد التنمية يقتضي ضمنا المساءلة المتبادلة، لوحظ أيضاً عدم تماثل الجزاءات المحتملة فرضها في حالة مخالفة العقد. فبينما يمكن للجهات المانحة أن تفكر في مجموعة من الجزاءات في حالة عدم وفاء البلد المشمول بالبرنامج بالتزاماته تُقيد البلدان المشمولة بالبرنامج بقيود شديدة بصدد فرض جزاءات على الجهات المانحة التي لا تؤدي أداء طيباً. وبالإضافة إلى افتقاد المعاملة بالمثل، يظل هناك تساؤل بشأن ما إذا كانت الجزاءات مفضية إلى إعادة عملية الشراكة إلى مسارها الطبيعي.

سادسا - التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي

ألف - الاتجاهات الظاهرة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٨ - أكد السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، وهو يمهّد لمناقشة التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي، أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره شريحة من النظام الاقتصادي العالمي، يرتبط على نحو يصعب تحليله بوسائل التعاون الدولي الأخرى. وشدد على عدة اتجاهات رئيسية، وذلك على النحو الآتي.

٦٩ - أخذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النمو بشكل أسرع نسبيا من نمو التجارة على الصعيد العالمي. وفي الوقت الحالي يمثل حجم التجارة فيما بين بلدان الجنوب نحو ٤٣ في المائة من إجمالي التجارة العالمية، ويتوقع إلى أن يصل إلى نصف حجم التجارة العالمية في السنوات المقبلة.

٧٠ - وبصفة عامة، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي كان يتدفق عادة من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الفقيرة، ولكن الاتجاهات المشهودة في الآونة الأخيرة تبين زيادة الاستثمارات الخارجة من الجنوب، إلى بلدان نامية أخرى أساسا. وفي الوقت الحالي، توظف البلدان النامية كاستثمار مباشر أجنبي نحو ١٣٠ بليون دولار، تمثل جزءا من نحو ٤٠٠ بليون دولار هي قيمة الاستثمار المباشر الأجنبي على الصعيد العالمي.

٧١ - وفي الوقت الحاضر، يتحقق ما لا يقل عن ٢٩ في المائة من إجمالي الإقراض التساهلي فيما بين البلدان النامية، وذلك يقتصر بمشروطة محدودة جدا. ولوحظ أن هناك حاجة إلى مناقشة نوع المساهمات والإطار، اللذين سيطران خيارات بديلة من حيث التمويل المستجيب لاحتياجات البلدان النامية.

٧٢ - وتنتشر اتفاقات التجارة الإقليمية في آسيا وأفريقيا، إلا أن هذه الصكوك لا تصاغ دائما بطريقة توفر المدى التام من المنافع للاقتصادات المشتركة فيها. وفيما يختص بالتعاون والتكامل الإقليميين، جرى التحذير أيضا من وجوب عدم اقتصر تلك الجهود على مفاوضات النفاذ إلى الأسواق التجارية.

٧٣ - وفي الإطار الأعم للنظام الاقتصادي العالمي، دعا الأمين العام للأونكتاد إلى ظهور اقتصادات نامية قوية تؤدي دورا مؤثرا في تعزيز الانفصال عن الاضطراب المالي الراهن في بعض الأسواق. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد أيضا على الدور المتعاظم لصناديق الثروات

السيادية والأثر العكسي المترتب على الدعوات التالية المنادية باتخاذ تدابير حامية في البلدان المتقدمة.

٧٤ - وتناولت المناقشة وجهة النظر المتشائمة بصدد نجاح مفاوضات الدوحة التجارية. إلا أنه جرى التأكيد على أن برنامج الدوحة الإنمائي يساعد، ولا يزال، على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليتجاوز مجالات التجارة والاستثمار والمعونة ويشمل المفاوضات التجارية. وقال إن الخبرات المكتسبة تبين أن البلدان النامية تتجمع سويا بشكل متزايد في مجالات تفاوضية معينة لكي تعزز موقفها، بما في ذلك موقفها في سياق إصلاح التجارة الزراعية.

٧٥ - وكجزء من مفاوضات الدوحة، زاد الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والمساعدة، لا سيما في مضمار الصحة العامة، بما فيها العقاقير الدوائية اللازمة لعلاج الملاريا والسل وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبناء على ذلك، فإن الإعفاء من بعض قواعد الملكية الفكرية قد زاد من تسهيل حصول البلدان الفقيرة على الأدوية الضرورية والأدوية الجنسية التي تُنتج الآن في البلدان النامية.

٧٦ - كما وجه الانتباه إلى المناقشات التي تتناول المنافع العامة العالمية والإقليمية، التي تشمل قضايا من قبيل تغير المناخ، وإدارة المياه، والنقل، والتوحيد القياسي، والاستقرار المالي. وقيل أن المناقشة على صعيد بلدان الجنوب ستكون ذات أهمية حاسمة في هذه المجالات من أجل إثراء الحلول والاتفاقات معرفيا على الصعيد العالمي.

٧٧ - وجرى التأكيد على نقل التكنولوجيا باعتبارها مسألة أساسية تود البلدان النامية دفعها قدما إلى الأمام عن طريق المناقشات العالمية التي تتناول تغير المناخ. وقيل إنه بدون نقل التكنولوجيا هذا لن يكون هناك اشتراك حقيقي من قبل البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ وإنه بدون التعاون الثلاثي لن يحدث نقل حقيقي للتكنولوجيا.

٧٨ - واعتبر تحقيق التقدم في الجولة الثالثة من المفاوضات التي تتناول ما يسمى النظام العالمي للأفضليات التجارية أمرا حاسما بالنسبة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت محزنة درجة التقدم التي تحققت حتى الآن في تلك المفاوضات التي تدور حول نظام يُرتأى بوصفه إطارا لتبادل الأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية من أجل تعزيز التجارة فيما بينها. ولذلك، جرى حث البلدان النامية على النظر في المشاركة بصورة إيجابية مع بعضها البعض في هذا المجال.

٧٩ - وفيما يختص بالدعم المالي لتمويل التجارة، ينبغي التركيز على قواعد التجارة والنفوذ إلى الأسواق لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقيل إن تأمين التمويل للتجارة بين الشمال والجنوب قد يكون في بعض الأحيان أيسر من تأمين التمويل للتجارة بين بلدان الجنوب. ولعلاج ذلك، اقترح أن تحدد البلدان النامية تدابير لضمان التمويل الكافي، لا سيما في أوقات العجز الشديد في التمويل المخصص للتجارة بين بلدان الجنوب.

٨٠ - واعتبر العجز في الدعم المالي قيذا عاما يحد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحُثت البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزامها المتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية، وعلى تقليل مديونية البلدان الفقيرة، وتقديم المزيد من الدعم لأجل التعاون الثلاثي ولأجل إلغاء الحماية التجارية.

باء - إحداه التوازن في مكاسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٨١ - لا يزال التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب يعتبر محدودا، وهذا التعاون تدفعه أساسا الاقتصادات الناشئة الكبيرة بينما يوجد عدد من البلدان التي لا تستفيد من تلك الفرص استفادة تامة. كما طرح سؤال بشأن ما إذا كانت آليات السوق سيمكنها تحقيق توزيع أكثر توازنا من حيث مشاركة البلدان النامية في هذه العملية. وبالإضافة إلى التركيز الجغرافي، فإن الأنشطة الجارية فيما بين بلدان الجنوب تتركز إلى الاقتصار على قطاعات معينة، مع تركيز حصة معتبرة من الأنشطة في مجال الصناعات الاستخراجية. وجرى تشجيع البلدان على توسيع نطاق هذه الأنشطة لكي تحسن ارتباطها بالثروات الوطنية التي وهبتها الطبيعة للبلدان النامية المشتركة في التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب.

٨٢ - ومع الازدياد السريع في الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، لا سيما في صفوف الشركات عبر الوطنية المشاركة في أنشطة التعدين والأنشطة المتصلة بالطاقة، تدعو الحاجة إلى تحسين التعاون بين البلدان المضيفة والبلدان الأصلية. ولتحقيق النجاح لهذه الاستثمارات لكي يتسنى الحصول على المكاسب المتولدة من الإيجارات في المجتمعات المحلية يلزم تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالإيرادات. ولذلك، جرى تشجيع الدعم لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، حتى على الرغم من قلة عدد البلدان والشركات عبر الوطنية الموقعة على تلك المبادرة.

٨٣ - وأسفرت أسعار النفط المرتفعة ارتفاعا شديدا مباعا عن تراكم ضخمة في الأرباح تركز في بلدان معينة. إلا أن الثروة المنقولة من البلدان المستوردة للنفط إلى أنحاء من العالم لديها إيرادات تصدير نفط صافية لا تُنقل دائما من الشمال باتجاه الجنوب. ففي معظم

الأحيان، تتجه أساسا من البلدان الفقيرة المستوردة الصافية للنفط إلى بلدان نامية أخرى، من بينها بلدان متوسطة الدخل.

جيم - الميزات النسبية

٨٤ - جرى التأكيد في النقاش العام على أن التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب ما برح يؤدي دورا متناميا بوصفه مكملا للتعاون التقليدي فيما بين الشمال والجنوب. وحتى على الرغم من بقاء التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب محدودا في حجمه، فإن التضاؤل النسبي في التعاون الإنمائي بين الشمال والجنوب جعل نموه يبدو أكثر إثارة.

٨٥ - وبينما جرى التسليم بأن حجم التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب الآخذ في التعاضد يمثل اتجاها هاما تبرز البلدان النامية في معظم الأحيان استجابة هذا النوع من الدعم باعتباره أهم ملامحه. وقيل أن الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي التقليدي بين الشمال والجنوب ستحسن صنعا إذا ضاهت بعض مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي لقيت النجاح. وجرى التفكير أيضا فيما إذا كان المآزق المستمر الذي وصلت إليه مفاوضات الدوحة التجارية قد أسهم في نمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة.

٨٦ - وأشار إلى أن البلدان النامية تميل إلى تقاسم الأفكار المشتركة بشأن الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية عندما تواجه تحديات إنمائية متماثلة. وهذا التقارب في الخبرات يعتبر ملمحا رئيسيا من ملامح التعاون فيما بين تلك البلدان. وقيل أيضا إن استعمال البلدان المتقدمة كمعايير تستخدم في القياس لا يفيد إلا في إظهار حجم التحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية، بينما يعد التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب شاهدا على أن عملية تنمية القدرات تترسخ فعلا.

دال - أدوات مختلفة للمسارات المختلفة

٨٧ - يقتصر التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، في بعض الحالات، على التعاون التقني والمنح الدراسية والتدريب، بينما يشمل في حالات أخرى الدعم المالي والاستثمار العام المشترك والمساعدات الإنسانية. وقد اختارت بعض البلدان النامية أن توحّد إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار كيان متميز، بينما تتبع بلدان أخرى نهجا يتسم بطابع لا مركزي أوضح فتستخدم مراكز التنسيق المختلفة، حسب نوع الدعم المقدم.

٨٨ - وعلى الجانب الآخر، تبدو الصورة مختلفة لأن الهيئات المركزية المسؤولة عن تنسيق وإدارة الدعم التقني والمالي لا توجد دائما في البلدان النامية. ولمعالجة هذه المعضلة، رئي أن من المهم إشراك الكيانات المحلية المناسبة التي لا تعتمد على حل جاهز. وأشار أيضا إلى

مقدمي الدعم الجنوبيين يكتسبون أيضا خبرات قيمة ويعززون مهاراتهم الفنية وقدراتهم المؤسسية بالتعاون مع البلدان النامية الأخرى.

٨٩ - وجرى الإعراب عموما عن عدم الموافقة على النظر إلى التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب من خلال منظور الشمال والجنوب القائم، أي باستعمال مصطلحات من قبيل الجهات المانحة والجهات المتلقية، وذلك لأن الإطار والتصنيف القائمين يلمحان إلى صلة مستندة إلى المشروطة. وعلى وجه التحديد، فإن مفهوم "الجهات المانحة الناشئة" اعتبر مصطلحا غير مناسب لعدد من البلدان النامية. وقيل إنه عند استخدام هذا المصطلح ينبغي توظيفه لوصف الجهات المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي ليست عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، فإن مصطلح "الجهات المانحة للمعونة الثنائية" يوحي بأنه مرتبط حصريا بالبلدان المتقدمة.

هاء - التحديات الراهنة

٩٠ - على الرغم من التقدم المشهود، لا تزال هناك عقبات تحول دون التوسع في التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب. وهذا يصدق، على وجه التحديد، على البلدان التي تفتقر إلى سياسات وطنية للتنمية الاقتصادية محددة تحديدا جيدا كما تفتقر إلى هياكل الدعم المؤسسي الفعالة. وهناك أيضا معلومات محدودة عن قصص النجاح في التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، وافتقار إلى البيانات المشارعية الموثوقة، وإلى سجلات موثوقة ترصد التدفقات المالية، وكذا إلى منهجية موحدة تكفل توثيق التبرعات "العينية" النموذجية التي تنطوي عليها مشاريع التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب توثيقا سليما من الناحية المالية.

٩١ - وقيل إن الافتقار إلى الحوافز التي تدفع البلدان النامية إلى توسيع نطاق التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي قيد آخر يحول دون استمرار النمو في هذا المجال، وهذا يرجع جزئيا إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ربما يكون أيسر ويوفر منافع مباشرة إلى حد أبعد. وقيل أيضا إن معالجة عدد من أوجه عدم الكفاءة في القطاع العام بالبلدان النامية يمكن أن يساعد على التعجيل بعملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كذلك، قيل إن عدم كفاية البيانات والمعلومات، لا سيما ما يتعلق منها بالموارد والمنتجات وفرص الاستثمار، يمثل قيدا يحول دون تنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٢ - وقيل إن دعم المجتمع الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما على الصعيد التشغيلي، غائب في بعض الأحيان. وبالنسبة للجهات الفاعلة الوطنية، على سبيل المثال، قد يكون من الصعوبة بمكان إشراك شركاء إقليميين أو خلافتهم من المنتمين إلى الجنوب نظرا لأن معرفتهم قد تكون محدودة بسياق محلي معين. ودعي إلى زيادة دعم وكالات المعونة

الإقليمية والدولية لهذه العملية، لا سيما لجعل الآليات الجديدة أو القائمة المخصصة لربط البلدان النامية بالجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أكثر ظهوراً للعيان.

٩٣ - كذلك، دعت منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي، باتباع الآتي على وجه التحديد:

(أ) إجراء تقييمات لتأثير مبادرات التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب ومدى استدامتها؛

(ب) إنشاء آليات توجه اشتراك المنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال المتزايد في مشاريع التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي الثلاثي؛

(ج) تحسين إدارة التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب عن طريق آليات مصممة خصيصاً لرقابة الجودة، ووضع المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بتعميم المعلومات عن المشاريع والنتائج المستمدة منها؛

(د) توحيد ورصد المعلومات المتبادلة دولياً بشأن التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب.

واو - مسارات التعاون الممكنة

٩٤ - جرت الإشادة على وجه التحديد بالتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب لأنه يحترم الرؤى المختلفة لدى الجهات الفاعلة الإنمائية المختلفة. وفي الوقت نفسه، جرى التأكيد على أن هذا النهج قد يضعف إمكانيات التحاور المنسق فيما بين البلدان النامية بشأن الاستراتيجيات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن بعض طرائق التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب تغطي المواضيع نفسها أو المناطق الجغرافية نفسها أو المجموعات السكانية نفسها، قيل إنه قد يكون هناك مجال لتحقيق الانسجام بين مختلف المفاهيم والمناظير التي تنطبق على هذا التعاون من أجل بلوغ الحد الأقصى لتأثيره.

٩٥ - وقيل إن بعض البلدان النامية قد تمانع في الانضمام إلى أطر دولية من قبيل إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، لأن مثل هذا الالتزام قد ينشئ تعارضاً مع مشاركات جارية أو مزعومة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن ناحية أخرى، جرت الإشادة بمقدمي الدعم المنتمين إلى الجنوب لأنهم يقومون، من ناحية، بدور أفعال في الحوار الدولي المتعلق بقضايا التعاون الإنمائي. وجرى أيضاً تشجيع هذه الجهات الفاعلة على الإسهام في المناقشة المتعلقة بميكمل المعونة الراهن، لا سيما فيما يختص بمسألة تحول، أو عدم تحول، العمليات الجارية إلى عمليات كثيرة المتطلبات وشديدة التعقيد.

٩٦ - ولما كان التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب عملية تتيح بشكل مطرد مكملاً هامة للإطار التقليدي الذي يجمع الشمال بالجنوب وكان عدد متزايد من البلدان النامية يتعاون مع بعضه البعض، فقد قيل إن من الأهمية بمكان تحديد آلية مناسبة ذات طابع عملي تتمكن من دفع هذا النهج البديل قدماً إلى الأمام ومساعدة الجهود التنسيقية بطريقة أكثر تنظيماً. وقيل أيضاً إنه يتوقع من منتدى التعاون الإنمائي أن يدعم هذا العملية الحوارية التي تجمع بين البلدان النامية المشاركة في التعاون الإنمائي. وقدم اقتراح يدعو إلى اتباع نهج أولي يمكن أن يركز على تقاسم الخبرات، ويمكن أن يكون أساساً للاتفاق على آلية من شأنها تعزيز فرص اتباع نهج أكثر تنسيقاً فيما يختص بالتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب.

٩٧ - وجرى التشديد على ضرورة إستارة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب بالإطار الذي وضعه مؤتمر قمة الجنوب اللذان عقدتهما مجموعة الـ ٧٧ والصين في هافانا (عام ٢٠٠٠) والدوحة (عام ٢٠٠٥). وإضافة إلى ذلك، وجه الانتباه إلى الدور التنسيقية الذي تضطلع به لجنة الجمعية العامة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن متابعة خطة عمل بوينس آيرس في عام ٢٠٠٩.

سابعا - الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة

٩٨ - فيما يلي الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة المستمدة من النقاشات التي جرت في ندوة القاهرة الرفيعة المستوى:

(أ) يتطلب تعزيز تناسق هيكل المعونة وفعاليته إصلاحاً للمؤسسات توزيع المعونة ونظام الحوكمة الدولية والمالية؛

(ب) لن تتحقق السيطرة الوطنية دون قدرات وطنية مناسبة، إلا أن هناك في الوقت الحالي بضعة حوافز لفرادى الجهات المانحة تدفعها إلى تجاوز تنسيق التعاون التقني لكي تسهم في تحقيق ذلك الهدف؛

(ج) تقصر المشروطيات عادة عن بلوغ الهدف، إما بسبب العجز عن التأثير على السياسات أو بسبب التأثير فعلياً على السياسات ولكن بطريقة مخلة؛ فهي تضعف نمو القدرات الوطنية في مجالي التخطيط وصنع السياسات في البلدان المشمولة بالبرامج؛

(د) ما برح استعمال المشروطية القائمة على النتائج يسهم في تعزيز التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية وتحسين الحوار بشأن السياسات بين البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج، إلا أن الخبرات المكتسبة توحى بوجود صعوبات منهجية في تقييم تأثير المشروطية؛

(هـ) ستكون إزالة المشروطة في مجموعات الجهات المانحة المتعددة الداعمة للميزات أمرًا صعب التحقيق إذا لم تكن هذه المبادرات بقيادة جهات مانحة كبيرة؛ وطالما أن الجهات المانحة الكبيرة تصر على المشروطة ستقف التحديات في طريق الجهات المانحة الراغبة في تجاوز علاقات عدم المعاملة بالمثل مع البلدان المشمولة بالبرامج؛

(و) في أحيان كثيرة جدا، تكون عمليات المساءلة المتبادلة بقيادة جهات مانحة وتفتقر إلى ما يعززها من حيث إسهام البلد المشمول بالبرنامج وقيادته. وينبغي أن تكون المساءلة الرئيسية لحكومات البلدان المانحة وحكومات البلدان المشمولة بالبرامج أمام برلمان كل منها وأمام جمهور كل منها؛

(ز) من الضروري أن تتولى البلدان المشمولة بالبرامج السيطرة بدرجة أكبر على جودة برنامج المعونة، وذلك بتوليها القيادة في مجال تصميم الأدوات اللازمة للتقييم والقياس؛

(ح) تحتاج البلدان المانحة إلى سياسات ثابتة في مجالات من قبيل التنمية والتجارة والاستثمار، فضلا عن سياسات متناسقة فيما بين الوزارات الحكومية لأجل تزويد البلدان المشمولة بالبرامج بإمكانيات أفضل فيما يختص بالاعتماد على المعونات الموجودة؛

(ط) الحجم المتزايد للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب طيب، إلا أن استجابة هذا الدعم أكثر أهمية من ذلك. وهناك مجال مفتوح أمام الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي التقليدي بين الشمال والجنوب لكي تضاهي بعض المبادئ الناجحة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ي) بازدياد عدد البلدان النامية التي تتعاون مع بعضها، بات من الأمور الحيوية تحديد آلية أو آليات عملية مناسبة لدفع هذا النهج البديل قدما إلى الأمام ولتنسيق الجهود بطريقة أكثر تنظيما.

ثامنا - التطلع إلى الأمام: إشراك أصحاب المصلحة

٩٩ - سينظم بالتعاون مع حكومة إيطاليا حدث يضم العديد من أصحاب المصلحة، ليكون الحدث الرئيسي الذي يختتم التحضير لمنتدى التعاون الإنمائي المقرر عقده عام ٢٠٠٨. والهدف من عقد منتدى روما الجامع لأصحاب المصلحة هو إشراك ممثلين ينتمون أساسا إلى البرلمانات، والحكومات المحلية، والمجتمع المدني، في حوار مفتوح شامل معني بقضايا محددة متصلة بالتعاون الإنمائي تدخل في مجال عمل كل منهم.